www.gsjpublications.com
Journal of Global Scientific Research (ISSN: 2523-9376)
6 (8) 2021/ 1652-1663

Journal of Global Scientific Research
www.gsjpublications.com/jgsr

The Impact of the Unorganized Private Sector on Sustainable Development in Iraq After 2003 and the Requirements for its Integration into the Formal Economy

Bushra Ali Waheeb, Dawood Abdul-Jabbar Ahmed, Saja Fadhil Jawad

College of Administration and Economics, University of Baghdad, Baghdad, Iraq.

Email Address:
Correspondence should be addressed to Bushra Ali Waheeb bushraaliwaheeb@gmail.com

Received: 21 Aug 2021, Revised: 21 Aug 2021, Accepted: 25 Aug 2021, Online: 29 Aug 2021

Abstract

The unorganized private sector poses a great challenge to governments if its proportion in the economy increases, because this constitutes a great danger to development and to the present and future rights of an entire society. Therefore, it is not possible to overlook the damage that it may cause to the economy because it is not subject to the controls that regulate its work in a way that does not affect sustainable development. Therefore, it is necessary to work on organizing this sector and providing the requirements for a voluntary and gradual transition to it and integrating it with the organized sector by benefiting from the experiences of some countries in this field.

Keywords: Unorganized Private Sector, Organized Sector, Ssustainable Development

أثر القطاع الخاص غير المنظم على التنمية المستدامة في العراق بعد عام 2003 ومتطلبات اندماجه في الاقتصاد المنظم

بشرى علي وهيب، داود عبدالجباراحمد، سجى فاضل جواد

كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

Email Address:
bushraaliwaheeb@gmail.com

الملخص:

يشكل القطاع الخاص غير المنظم ، تحديا" كبيرا" امام الحكومات اذا مازادت نسبته في الاقتصاد ، لان ذلك يشكل خطرا" كبيرا" على مستقبل التنمية فيها ، وعلى الحقوق الحاضرة والمستقبلية لمجتمع باكمله . وعليه لايمكن غض النظر عن الاضرار التي يمكن ان يلحقها بالاقتصاد بسبب عدم خضوعه للضوابط التي تنظم عمله بالشكل الذي لايؤثر سلبا على التنمية المستدامة ، لذا يتطلب الامر العمل على تنظيم هذا القطاع وتوفير مستلزمات الانتقال الطوعي والتدريجي له وادماجه بالقطاع المنظم من خلال الاستفاده من تجارب بعض الدول في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص غير المنظم ، القطاع المنظم، التنمية المستدامة

المقدمة

على الرغم من ان القطاع الخاص غير المنظم يتواجد في كل الدول على اختلاف انظمتها،الا انه مرتبط بشكل اكبر في البلدان النامية، بسبب اختلال البنية الاقتصادية والقانونية والتنظيمية،وماينجم عن ذلك من مشاكل فقر وبطالة وغيرها من المشاكل التي تدفع بالعاملين الى التوجه للعمل في هذا القطاع، مما قاد الى تضخم حجمه، وبالتالي الحاق الضرر بالاقتصاد الوطني ، بسبب عدم خضوعه للسجلات الرسمية والضرائب والمسائلة القانونية وغيرها من الضوابط التي تحكم عمله او تنظمه.

وفي العراق، ونتيجة لتحول الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ نحو آلية السوق والخصخصة، وعدم وجود ضوابط و قوانين تحكم عمل القطاع الخاص في ظل هذا التحول، فضلا" عن المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي كانتشار ظاهرة البطالة وتفشي الفساد المالي والاداري الحكومي، أدى كل ذلك الى توجه افراد المجتمع للانخراط بسوق هذا القطاع، مما قاد الى كبر حجمه بالشكل الذي اصبح يشكل خطرا" كبيرا" على الحقوق الحاضرة والمستقبلية لافراد المجتمع وذلك لتأثيره السلبي على مستقبل التنمية فيها.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية اساسية وهي ،ان قيام الدولة بتوفير الظروف المناسبة لتحقيق الانتقال الطوعي والتدريجي من القطاع غير المنظم الى القطاع المنظم سوف يزيد من فرص النمو والتنمية المستدامة.

هدف البحث:

يهدف البحث الى الوقوف على اسباب ظاهرة القطاع الخاص غير المنظم وبيان آثارها السلبية والايجابية ووضع المعالجات التي يمكن ان تقلل من آثارها السلبية من خلال اندماجه مع القطاع المنظم والاستفادة من تجارب بعض الدول في تحقيق عملية التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

لم يعد النظر الى القطاع الخاص غير المنظم على انه اعوجاج او استثناء، بل اصبح قاعدة تمثل جزءا مهما" من الاقتصاد رغم انه يؤثرعلى عملية التنمية المستدامة.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على الاسلوب الوصفي التحليلي لأثبات فرضية البحث وتحقيق أهدافه.

هيكلية البحث:

قسم البحث الى مباحث ثلاثة رئيسة:- تناول المبحث الاول، القطاع الخاص غير المنظم والتنمية المستدامة (الاطار النظري)، في حين تطرق المبحث الثاني الى واقع القطاع غير المنظم في العراق بعد عام 2003، اما المبحث الثالث فقد تناول متطلبات الاندماج في الاقتصاد المنظم والاشارة الى تجربتي بيرو والصين في هذا المجال، واخيرا" توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تتماشى مع اهداف البحث.

المبحث الاول:القطاع الخاص غير المنظم والتنمية المستدامة (الاطار النظري)

يرى بعض الاقتصاديين ان القطاع الخاص غير المنظم هو نتاج التحول للرأسمالية، ولكن في حقيقة الامر ان هذا القطاع موجود في الانظمة الرأسمالية والانظمة غير الرأسمالية مع اختلاف حجمه، بل وان هذا القطاع يعد اكثر قدما" من القطاع الخاص المنظم الذي يعد حديث العهد في الدول النامية ومنها العراق.اما الجديد في هذا الموضوع ،فهو تنامي دور هذا القطاع بشكل كبير في السنوات الاخيرة ،بحيث

اصبح يمثل ظاهرة اقتصادية واجتماعية وبيئية بالغة التعقيد ،بسبب ضخامة حجمه واستحواذه على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا مايدعوا الى ضرورة دراسة هذه الظاهرة وتدارك خطورتها عل المجتمع وذلك من خلال التقليل من الاثار السلبية له.

سنحاول ان نقسم المبحث الى ثلاث نقاط رئيسة هي:

المطلب الاول: مفهوم القطاع الخاص غير المنظم:

لايوجد تعريفا" دقيقا" او اتفاقا" بين الاقتصاديين على مصطلح وتسمية القطاع الخاص غير المنطم، فقد اطلق عليه تسميات عديدة مثل اقتصاد الظل، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد الخفي، والقطاع غير المنظم..ونحن سنتبنى التسمية الاخيرة في بحثنا لكونها تنسجم مع النشاطات غير الممنوعة التي يهدف البحث الى التركيز عليها.

استخدم هذا المصطلح لاول مرة في تقرير بعثة العمالة الشاملة التي ارسلتها منظمة العمل العربية الى كينيا عام 1972، لوجود اعداد كبيرة من القوى العاملة في هذا القطاع دون ان يكون هناك اعتراف او حماية او تنظيم لهم من قبل الدولة[1]. ثمَ توالت الاهتمامات بهذا الموضوع من قبل السياسين والكاديميين، اذ قام بيترهوفمان بتقدير حجم القطاع الخاص غير المنظم في امريكا عام 1977 ودراسة اسبابه واثاره على الاقتصاد الامريكي حيث بلغت نسبته في هذا العام 15%[2].

عرف القطاع الخاص غير المنظم بأنه"" مجموعة من الانشطة الاقتصادية التي لاتخضع للرقابة الحكومية، وتعمل خارج الاطار الضريبي والتأمين للدولة، كما انها لاتدخل في حسابات الناتج القومي الاجمالي على خلاف أنشطة القطاع الرسمي المسجلة""[3].

كما عرف ايضابأنه ""جميع الانشطة والاعمال والمهن التي تقوم به افراد او شركات صغيرة غير مسجلة ولاتخضع لانظمة الضرائب والسجلات الرسمية وتمارس انشطة غير ممنوعة""[4].

ترى منظمة العمل الدولية ان مصطلح غير الرسمي او غير النظامي يضم في طياته عناصر منها، سهولة الدخول للنشاط الاقتصادي، الاعتماد على الموارد الذاتية في تمويل النشاط الاقتصادي، اسلوب المزيج الانتاجي كثيف عنصر العمل، اكتساب المهارات خارج النطاق المدرسي، التوجه نحو الاسواق غير المنظمة))[5].

ويشمل قطاع الاقتصاد غير المنظم انشطة عديدة منها[6]:

1- انشطة تسمى بالاقتصاد الاسود، وتشمل التهريب والسرقة والتجارة غير المشروعة وغسيل الاموال وكل مايتعلق بالنصب والاحتيال.

2- الانشطة الهامشية والتي تتضمن الحد الادنى من مستوى المعيشة كالباعة المتجولين وبائعي الصحف وماسحي الاحذية والحمالين وربات البيوت في منازلهم وسائقي السيارات وغيرهم من الذين يعملون لحابهم الخاص.

3- انشطة التشغيل لحساب الغير كأستخدام العاملين في أعمال ونشاطات دون ان يدفع صاحب العمل تأمين الضمان الاجتماعي وضرائب الدخل بما يؤدي الى تقليل تكاليف الانتاج.

4- الانشطة الانتاجية الصغيرة كالمهن الحرفية(الميكانيكي، الكهربائي، أصحاب ورش التجارة والحدادة)، وهذا النوع من الانشطة اذا تمَ دعمها وتأهيلها يمكن ان تدمج مع القطاع الخاص المنظم مما يساهم في تحقيق عملية التنمية، لاسيما ان هذه النشاطات تستخدم تقنية متوسطة في أعمالها.

نخلص مما سبق، ان القوى العاملة في هذا القطاع لايقتصر على فئة عمرية معينة وتختلف ظروفهم واوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة:

اكدت تقارير الخبراء في اللجنة الدولية لتغيير المناخ، ان الانسان هو المسؤول عن الاخطار التي تهدد مستقبل البشرية ، وذلك من خلال اختيار نمط التنمية المستدامة ، الذي يحدد السياسات الاقتصادية الهادفة الى تحقيق النمو الاقتصادي، وهذا يعني ان التنمية المستدامة تطرح نفسها كمفهوم عملي لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تهدد المجتمعات كافة .فما هي التنمية المستدامة ومن هو المسؤول عن تحقيقها؟

عرفت التنمية المستدامة بانها ((التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون المساس او النيل من قدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها))[7].

وعرفت ايضا"((هو ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي الى تحقيق مستوى من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للفرد، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة التي تركز عليها التنمية في تحقيقها))[8].

وهناك العديد من التعاريف للتنمية المستدامة لسنا هنا بصدد استعراضها جميعا ،لانها في النهاية تتضمن ثوابت هي،الحفاظ على الموارد المتوفرة،وحصة الاجيال القادمة منها.وبذلك تكون التنمية المستدامة مسؤولية مشتركة بين الافراد والدولة فالافراد تقع عليهم مسؤولية العمل بأمانة وكفاءة بالقدر الذي يسهم في زيادة الانتاج وعدم تبديد الموارد وبالتالي زيادة الاستثمارات والادخارات بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني .اما دور الدولة ، فيأتي من خلال وضع القوانين والتشريعات وضمان تطبيقها وحماية حقوق افراد المجتمع من منتجين ومستهلكين وتوفير الظروف والبيئة المناسبة للعيش.

المطلب الثالث: أثر القطاع الخاص غير المنظم على التنمية المستدامة:

من المعروف ان تحقيق اهداف التنمية المستدامة ، يتطلب استخدام كامل وكفوء لموارد المجتمع المادية والبشرية ، بما يضمن تحسين الحياة الحاضرة والمستقبلية و تحقيق هذه الاهداف يتطلب تبني ستراتيجيات تنموية تقوم على بناء المؤسسات وتحسين الاسواق واستخدام ادوات تنظيمية واقتصادية ووقائية لرفع الوعي بما ينسجم مع تحقيق هذه الاهداف التنموية التي تراعي كل جوانب الحياة.

ان غياب تحكيم القانون بين افراد المجتمع وتسجيل المعاملات غير الرسمية يشجع على ممارسة النشاط الاقتصادي بالاعتماد على قواعد غير التي تضعها الدولة، فالاقتصاد غير الرسمي او القطاع الخاص غير المنظم يقوم اساسا" على تحقيق الربح السريع على حساب تحقيق المصلحة العامة، بما يؤدي الى احداث اختلالات هيكلية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي فيصبح القطاع غير المنظم العدو الاول للتنمية المستدامة وان وجود احدهما يلغي وجود الاخر وكلما ازداد حجم القطاع غير المنظم دلّ ذلك على تواضع قدرة الدولة في ادارة البلاد وفي تنظيم الاقتصاد الوطني.

يعزي تورمان لويزا في دراسة له صدرت عام 2018 اسباب انتشار العمالة غير الرسمية الى مجموعتين، الاولى اضطرارية ، بسبب عدم توفر فرص العمل الناجم عن تراجع معدلات النمو، اما الثانية فهي طوعية بسبب الرغبة في الاستقلال بالعمل[9].

ان الامكانات المحدودة للقطاع المنظم (العام والخاص) في توفير العمل بشكل كاف، جعل القطاع غير المنظم ملاذا" للفقراء والعاطلين عن العمل، فقد شهدت الولايات المتحدة الامريكية وعلى وجه الخصوص كاليفورنيا ونتيجة الهجرة اليها من المكسيك وسويسرا تزايدا" في اعداد العاملين في القطاع الخاص غير المنظم[10].

وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية ، ان نسبة العاملين من الحضريين في القطاع غير المنظم في آسيا تتراوح بين 40-60% ، و60% في افريقيا، وفي المكسيك 50.2%، وفي امريكيا اللاتينية بلغت شنحو 30 مليون شخص، وفي البرازيل مايقارب12.87 مليون شخص، وهو مايعادل عدد العاملين في القطاعين العام والخاص في القطاع المنظم[11]، اما في الدولة العربية فقد نما القطاع الخاص غير المنظم نموا" كبيرا" في اواخر القرن العشرين، اذ استحوذ على 35-40% من العمالة، وهذا يرجع الى مجموعة من العوامل التي تشكل تحديا" امام تحقيق التنمية، كالبطالة والانفجار السكاني وضعف معدلات الاستثمار[12].

ويمكن تقسيم الآثار السلبية للقطاع الخاص غير المنظم الى الآتي:

1- الآثار الاقتصادية:

ان عدم توفر البيانات الدقيقة عن اعداد العاملين في القطاع غير المنظم، يجعل البيانات الخاصة بمعدلات النمو في الناتج المحلي والبطالة والتضخم والانفاق وتوزيع الدخل على افراد المجتمع غير دقيقة، وهذا بالتأكيد يؤثر على وضع الخطط المستقبلية من قبل متخذي القرار وعلى وضع الاستقرار الاقتصادي للدولة، وهذا بدوره يؤدي الى الوقوع في مشكلة وضع الحلول المناسبة للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها البلد.وهذا ماتحدث عنه الاقتصادي E Feige عندما اعتقد ان ازمة الكساد التي حدثت في منتصف السبعينات من القرن الماضي والتي رافقها ارتفاع في المستوى العام للاسعار ماهو في الحقيقة الا وهم احصائي ترتب على نمو الاقتصاد غير المنظم[13]. كما يظهر الاثر السلبي للاقتصاد غير المنظم في فقدان العائدات التي تحصل عليها الدولة نتيجة التهرب الضريبي الذي يقود بدوره الى التوزيع غير العادل للعبء الضريبي لصالح العاملين في القطاع غير المنظم المتهربين من دفع الضريبة، فمثلا" بلغت قيمة الضرائب المهربة من خزينة الدولة في مصر في الخمسينات من القرن الماضي 330 مليار جنيه، اي بنسبة 15% من مجموع الضرائب[14]، كما ان انخفاض مستوى الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية لصالح القطاع غير المنظم بسبب انخفاض تكاليف انتاجه يجعل المنافسة غير عادلة مع القطاع المنظم كما ان ظروف الكساد في الاقتصاد الرسمي،تقود الى زيادة المقدرة التنافسية للقطاع غير الرسمي وبالتالي زيادة كمية السلع والخدمات التي تنتجها وبأسعار مخفضة تقود الى تشويه جهاز الاسعار.

٢- الأثار الأجتماعية:

بينا سابقا ان وجود القطاع غير المنظم ،يترتب عليه اثار اقتصادية تمثلت بأنخفاض الدخول الحقيقية ،وارتفاع مستوى البطالة وانخفاض الانتاجية ومن ثم الارتفاع في مستويات الاسعار...وهذا بدوره يقود الى اثار اجتماعية تعرقل التنمية المستدامة.فمثلا انخفاض الدخول الحقيقية وزيادة البطالة ،يؤدي الى زيادة الضغوط للبحث عن دخول اضافية للحفاظ على مستوى المعيشة، وهذا يعني زيادة عرض العمل القابل للتوظيف في الاقتصاد غير الرسمي ،وهذا يعني القبول باجور واطئة لاتكفي لسد الاحتياجات الضرورية للحياة وبالتالي تفاقم مشكلة الفقر، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ان تزايد اعداد العاملين في القطاع غير المنظم وضعف قدرة الدولة على تكوين قاعدة بيانات باعدادهم وظروفهم الاجتماعية، يجعل من الصعوبة وضع الخطط والبرامج اللازمة من قبل الحكومة في تحسين اوضاعهم الصحية وحرمانهم من الضمان الاجتماعي، ومن التعليم الذي هو الآخر يمثل الجزء الاساسي الذي يعيق تحقيق الاهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة المتمثلة بتوفير فرص التعليم الشاملة، فضلا" عن ذلك، ان هناك جزء من العاملين يتعرضون الى مخاطر مادية ومعنوية وجسدية نتيجة هجرتهم من المدينة الى الريف او اضطرارهم الى العيش في عشوائيات المدينة [15] ، مما يزيد من تفاقم المخاطر وانتشار الامراض وضعف في البنى التحتية وانعكاس ذلك على تدني بيئة العمل للقطاع غير المنظم[16]. **ومن ثمَّ ضعف الادخارات والاستثمارات في تكوين الدخل القومي نتيجة توجيه جميع الدخول التي يحصلون عليها الى الاستهلاك للبقاء على قيد الحياة.**

٣-الأثار البيئية:

ان الضغط السكاني على المدن نتيجة الهجرة اليها لغرض ممارسة النشاطات غير المنظمة،يؤدي الى انتشار العشوائيات والضغط على البنية التحتية،وخصوصا عندما تتحول المنازل الى مراكز لممارسة اعمالهم،مما يزيد من تفاقم المخاطر وانتشار الامراض وظهور مشاكل الصرف الصحي والمياه والكهرباء..وهذا كله يقود الى تدني بيئة العمل.

على الرغم من المساوئ العديدة للقطاع الخاص غير المنظم، الا انه لايخلو من مزايا اقتصادية واجتماعية وبيئية . فقد اسهم هذا القطاع في توليد الدخول لعدد من العاملين ولمختلف الشرائح وفي تنشيط الطلب في الاقتصاد القومي و خلق القيمة المضافة وزيادة الناتج بما يحقق الرفاه الاجتماعي وتقليل مستويات الفقر والبطالة. اذ تشير النتائج التجريبية التي توصل اليها Schneider عام 1998 الى ان 66% من المكاسب التي يحققها القطاع غير المنظم يتم انفاقها مباشرة في الاقتصاد الرسمي ، وهذ بالتأكيد له آثارا" ايجابية على تحصيل ايرادات الضرائب المباشرة وفي تحقيق النمو الاقتصادي[17]، وفي نفس الوقت اتاح المجال امام العاملين في هذا القطاع الى الابتكار والتدريب الذاتي والمهارة الصناعية واكتساب الخبرة داخل المجتمع،ولا ننسى الدور الهام الذي يمكن ان يلعبه هذا القطاع في الحد من التلوث البيئي الذي تتعرض له المجتمعات ،وذلك من خلال اعادة تدوير النفايات التي يجب التخلص منها حرصا" على الصحة العامة، من خلال اعادة استخدامهاكمادة خام تدخل في انتاج المواد جديدة.

المبحث الثاني: واقع القطاع الخاص غير المنظم في العراق مابعد عام ٢٠٠٣

ان الحصول على المعلومات والبيانات عن هذا القطاع امرا" في غاية الصعوبة والتعقيد، نظرا" لطبيعة هذا القطاع الذي يفتقر الى التنظيم وكذلك بسبب تنوع انشطته وتباينها من مجتمع الى اخر ، ،وعليه تصبح مهمة وضع وتحديد المعايير اللازمة لاجراء المقارنات الدولية ا"مرأ مستحيلا،بل والاهم من ذلك هناك صعوبة في تحديده اسما ومفهوما.فتعريفه وقياس حجمه وخصائصه لازال امرا خلافيا في كافة الاقتصادات الوطنية.

قام الجهاز المركزي للاحصاء ولاول مرة في العراق في عام 2015 بتنفيذ مسح لجزء من الاقتصاد غير المنظم وهو مايسمى (بالوحدات المتنقلة) ، وهي وحدات غير نظامية في الانشطة التجارية والتي تشمل انشطة المطاعم المتنقلة والنقل البري للبضائع والانشطة المالية والخدمات الشخصية في الاسواق وهي تعد جزء من الانشطة الاقتصادية غير الخاضعة لسيطرة القانون والتعداد العام للسكان[18].

اما العاملون في الوحدات المتنقلة فهم الافراد من الذكور والاناث والاطفال والذين لا يتلقون رواتب واجور نتيجة عملهم لحسابهم الخاص.

يوضح االجدول (١)، أعداد الوحدات المتنقلة في العراق لعام 2015، اذ بلغ عدد هذه الوحدات في القطاع الخاص غير المنظم 37619 وحدة متنقلة، احتلت محافظة بغداد المركز الاول اذ بلغ عددهم 14709 وحدة وبنسبة 39.1% من المجموع الكلي، تليها محافظة البصرة، اذ بلغت عدد الوحدات فيها 7756 وحدة وبنسبة 20.6% من المجموع العام، اما مجموع محافظات اقليم كردستان والتي تشمل(محافظة دهوك والسليمانية واربيل) فبلغت عدد الوحدات فيها 2842 وحدة وبنسبة ٧,٦% في جميع محافظات الأقليم.

جدول (1) اعداد الوحدات المتنقلة في القطاع الخاص غير المنظم في العراق حسب مسح عام 2015*

المحافظة	عدد الوحدات المتنقلة	نسبة عدد الوحدات الى المجموع الكلي %	المحافظة	عدد الوحدات المتنقلة	نسبة عدد الوحدات الى المجموع الكلي %
دهوك	405	1.1	النجف	1025	2.7
السليمانية	1580	4.2	القادسية	1697	4.5
كركوك	1309	3.4	المثنى	395	1.1
اربيل	857	2.3	ذي قار	1790	4.7
ديالى	1435	3.5	ميسان	575	1.5
بغداد	14709	39.1	البصرة	7756	20.6
بابل	2130	5.6	مجموع محافظات العراق عدا اقليم كردستان	34777	92.4
كربلاء	733	1.9	مجموع محافظات اقليم كردستان	2842	7.6
واسط	1224	3.2	المجموع الكلي للعراق	37619	100

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مسح الوحدات المتنقلة في العراق لسنة 2015، بغداد، ص18
* لم تحتسب محافظة (نينوى ، صلاح الدين ، الانبار) بسبب الظروف الامنية آنذاك.

ويعزى ارتفاع النسبة في محافظة بغداد الى عامل الهجرة من الريف الى المدينة والكثافة السكانية العالية والى اختلال البنية الاقتصادية والقانونية والتنظيمية على صعيد مستوى الاقتصاد الوطني، فضلا" عن ارتفاع نسب البطالة، مما دفع الافراد التوجه نحو القطاع غير الرسمي لتوفير قوتهم اليومي وليس لتحقيق للنمو والتراكم.

اما الجدول(2)، فانه يوضح بان عدد العاملين في الوحدات المتنقلة في العراق لعام 2015 بلغ 46041 عامل، شكل عدد العاملين بدون اجر نسبة 93% من العدد الكلي ، استحوذت محافظتي بغداد والبصرة على نسبة 54% من اجمالي عدد العاملين بدون اجروالبالغ عددهم 42923 عامل ، في حين كانت نسبة العاملين باجر منخفضة جدا"، اذ انها لاتاجاوز 7.2% من اجمالي عدد العاملين الكلي، وهذا امر طبيعي لان اغلب اصحاب الوحدات المتنقلة هم انفسهم العاملين لعدم امكانية تشغيل عمال من قبل صاحب الوحدة المتنقلة.

جدول (2) عدد العاملين بأجر وبدون أجر على مستوى محافظات العراق لعام 2015

المحافظة	عدد العاملين بدون بأجر	نسبة اجمالي عدد العاملين بدون أجر %	عدد العاملين بأجر	نسبة اجمالي عدد العاملين أجر %
دهوك	469	1.1	16	0.5
السليمانية	1896	4.4	113	3.6
كركوك	1512	3.5	7	0.2
اربيل	943	2.2	38	1.2
ديالى	1507	3.5	236	7.6
بغداد	17637	41.1	1438	46.1
بابل	2343	5.5	501	16.1
كربلاء	872	2	106	3.4
واسط	1519	3.5	80	2.6
النجف	1040	2.4	61	2
القادسية	1697	4	17	0.5
المثنى	393	0.9	22	0.7
ذي قار	1987	4.6	36	1.2
ميسان	619	1.4	61	2
البصرة	8489	19.8	386	12.4
مجموع محافظات العراق عدا اقليم كردستان	39615	92.3	2951	94.6
مجموع محافظات اقليم كردستان	3308	7.7	167	5.4
المجموع الكلي للعراق	42923	100	3118	100

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مسح الوحدات المتنقلة في العراق لسنة 2015، بغداد، ص56

- لاتشتمل البيانات العاملات باجر للأناث الأحداث في هذه الانشطة بسبب العادات والتقاليد المجتمعية.

يتركز عمل الوحدات المتنقلة في ثلاث أنشطة رئيسة وبنسبة 79% من مجمل الانشطة الرئيسة على مستوى العراق وهي تجارة المفرد(التجزئة) للمنتجلت الغذائية والمشروبات والتبغ، اذ شكلت نسبة 33.5% من مجمل الانشطة الرئيسة، وشكلت تجارة المفرد(التجزئة) للمنسوجات والملابس والاحذية والحقائب نسبة 15.6%، في حين شكلت تجارة المفرد(التجزئة) للسلع المتنوعة الاخرى نسبة 29.9% من مجمل الانشطة الرئيسة (انظر الجدول3).

جدول (3) توزيع الوحدات المتنقلة حسب الانشطة الرئيسة في العراق على مستوى المحافظة عام 2015 (نسبة مئوية)

المحافظة	تجارة المفرد (التجزئة) للمنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	تجارة المفرد (التجزئة) للمنسوجات والملابس والاحذية والحقائب	تجارة المفرد (التجزئة) للسلع المتنوعة الاخرى	المحافظة	تجارة المفرد (التجزئة) للمنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	تجارة المفرد (التجزئة) للمنسوجات والملابس والاحذية والحقائب	تجارة المفرد (التجزئة) للسلع المتنوعة الاخرى
دهوك	43.5	23	14	النجف	31.5	7.5	37.5
السليمانية	34.9	18.5	13.3	القادسية	55.5	17	26.5
كركوك	25	13	39	المثنى	33	16	26
اربيل	35.7	17.6	35	ذي قار	30.5	16.5	28.5
ديالى	43	17.5	24	ميسان	50.5	7.5	26.5
بغداد	31.7	16.5	30.9	البصرة	28.9	12.9	32.8
بابل	34.5	22	28	مجموع محافظات العراق عدا اقليم كردستان	33.2	15.3	30.7
كربلاء	48.5	17	24.5	مجموع محافظات اقليم كردستان	36.3	18.8	20
واسط	31.7	9.5	28.6	المجموع الكلي للعراق	33.5	15.6	29.9

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مسح الوحدات المتنقلة في العراق لسنة 2015، بغداد، ص19

اما انشطة بيع العصائر والمشروبات الطازجة والشاي وانشطة مكاتب الصيرفة والتصوير المتحرك وماسحي الاحذية والحمالين والانشطة الاخرى فقد شكلت نسبة 21% من مجموع الانشطة الرئيسة.

اما عن الفئات العمرية التي تعمل ضمن ها القطاع، فنلاحظ في الجدول(4) ان نسبة 63.1% من اعمار اصحاب الوحدات المنتقلة محصورة ضمن الفئة العمرية (25-44) سنة، وبنسبة 15.3% ضمن الفئة العمرية (45-54) سنة، في حين نلاحظ ضمن الفئة العمرية (15-24) سنة كانت تشكل نسبة 14.7%.

جدول (4) توزيع اصحاب الوحدات المتنقلة حسب الفئة العمرية في العراق لعام 2015 على مستوى المحافظة %

الفئة العمرية / المحافظة	14-6	24-15	34-25	44-35	54-45	64-55	55 فاكثر	المجموع
دهوك	1.5	21.5	28	28.5	11	5.5	4	100
السليمانية	-	7.2	40	37.9	14.4	0.5	-	100
كركوك	2	11	50	36	1	-	-	100
اربيل	2.5	22.1	38.2	23.6	10.1	2.5	1	100
ديالى	1.5	14	36.5	24	18	5	1	100
بغداد	0.5	15.3	27.5	32	18.5	5.7	0.3	100
بابل	-	12	33.5	35	14	5	0.5	100
كربلاء	-	19	32.5	21	15	8	4.5	100
واسط	-	7	32.7	30.7	20.1	9.5	-	100
النجف	-	14	42.0	29.5	13.5	1	-	100
القادسية	-	10	42.5	38	7.5	2	-	100
المثنى	-	18.5	36	25	15.5	5	-	100
ذي قار	-	14.5	57	24	4.5	-	-	100
ميسان	-	7	43	27.5	22	0.5	-	100
البصرة	2.5	17.9	28.4	25.4	15.4	7	3.5	100
مجموع محافظات العراق عدا اقليم كردستان	0.9	14.8	32.6	29.9	15.5	5.2	1.1	100
مجموع محافظات اقليم كردستان	1	13.7	37.7	32.3	12.6	1.8	0.9	100
المجموع الكلي للعراق	.0	14.7	33	30.1	15.3	4.9	1.1	100

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مسح الوحدات المتنقلة في العراق لسنة 2015، بغداد، ص28

من المعروف ان قيمة رأس المال المستثمر يعد من اهم المؤشرات التي تمثل قدرة وتاثير العاملين على سوق العمل، وقد اظهرت نتائج المسح ان قيمة راس المال المستثمر في الوحدات المتنقلة على مستوى العراق لعام 2015 بلغت حوالي 73 مليار دينار، فكانت النسبة الاكبر من قيمة راس المال المستثمر من حصة محافظة بغداد، اذ كانت تشكل 35%، تليها محافظة البصرة بنسبة 25%، ثم اقليم كردستان بنسبة 11.6% من قيمة راس المال المستثمر الكلي (انظر الجدول5).

جدول (5) حجم راس المال المستثمر في القطاع الخاص غير المنظم في العراق لعام على مستوى المحافظات (الف دينار)

المحافظة	قيمة راس المال المستثمر	نسبة راس المال المستثمر %	المحافظة	قيمة راس المال المستثمر	نسبة راس المال المستثمر %
دهوك	1491352	2	النجف	1033969	1.4
السليمانية	4638321	6.3	القادسية	708625	1
كركوك	2371908	3.2	المثنى	349516	0.5
اربيل	2435990	3.3	ذي قار	5264390	7.2
ديالى	1558123	2.1	ميسان	985550	1.3
بغداد	25615364	35	البصرة	18356852	25
بابل	4790956	6.5	مجموع محافظات العراق عدا اقليم كردستان	64717846	88.3
كربلاء	1080589	1.5	مجموع محافظات اقليم كردستان	8565663	11.7
واسط	2602004	3.6	المجموع الكلي للعراق	73283509	100

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مسح الوحدات المتنقلة في العراق لسنة 2015، بغداد، ص24

المبحث الثالث:اليات الاندماج في الاقتصاد الخاص المنظم

لقد بينا سابقا، ان الاقتصاد او القطاع غير المنظم ظاهرة طبيعية وقديمة موجودة في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، لكنها أكثر أنتشارا" في الدول النامية ومنها العراق، بسبب عدم قدرة القطاع المنظم الحكومي او الخاص على استيعاب العاملين فيه ، بسبب الاختلالات الهيكلية وغياب القوانين والاطر اللازمة لتنظيمه واحتواءه. وعلى الرغم من آثاره السلبية التي تمت الاشارة اليها، سابقا، الا ان هذا القطاع يقدم دعما" واضحا" للمجتمع، اذ انه يتصف بديناميكية عالية ومرونة تلعب فيها المبادرة الفردية دورا" مهما" في توفير فرص العمل وتحقيق مستويات عالية من الدخول تساهم في تنشيط الاقتصاد، مما يدفعنا الى محاولة استثمار ايجابياته، ليكون داعما" لستراتيجيات التنمية المستدامة، فلذلك يجب العمل على تنظيم اندماجه مع القطاع المنظم والتعامل مع العاملين به بموضوعية بالشكل الذي يحفزهم ويرغبهم على قبول عملية الاندماج بالقطاع الخاص المنظم بشكل طوعي وتدريجي والابتعاد عن اساليب المصادرة والقمع والزجر لتصفية هذا القطاع. .

سنحاول في هذا المبحث التطرق الى مطلبين هما:

المطلب الاول: تجربة بيرو والصين لمحاولة الاستفادة للاندماج في القطاع المنظم.
المطلب الثاني: متطلبات اندماج القطاع غير المنظم ومعالجة آثاره السلبية على التنمية المستدامة في العراق.

المطلب الاول: تجربة بيرو والصين لمحاولة الاستفادة للاندماج في القطاع المنظم:

تمكن De Soto رئيس مؤسسة بيرو للحرية والديموقراطية والخبير في الاقتصاد غير الرسمي من اخراج الملايين من العاملين من القطاع غير المنظم وزجهم في القطاع المنظم في بيرو، مما أدى ذلك الى تخفيض معدلات الفقر وتحسين مستويات البيئة، بعد ان تمكن من تشخيص الاسباب التي دعت الى نشوء القطاع غير الرسمي والتي تمثلت برسوخ النمط الريعي في السياسة الاقتصادية والهياكل الاقتصادية والعوائق السياسية والمؤسسية التي أدت الى تشوهات السوق والى تخفيض حجم الادخارات. فضلا" عن العوائق القانونية والتنظيمية والادارية المتمثلة بالبيروقراطية التي تستغرق الكثير من الوقت والجهد في تحقيق الهدف المنشود. كما ادرك ان عدم الحصول على حقوق الملكية وراء عدم قدرة الاشخاص على انتاج راس مال كاف لانجاح عمل الراسمالية المحلية[19]. اذ وجد ان ماقيمته 80 مليار دولار اصول يمتلكها الفقراء غير موثقة بصكوك ملكية فاطلق عليها تعبير راس المال الميت لانه لايمكن اسستثماره في تحقيق ثروة اقتصادية مهمة يمكن الاستفادة منها في تحقيق معدلات مرتفعة من الناتج، **فصمم اجندة للاصلاح الاقتصادي وحملة مناصرة لتوسيع مشاركة المواطنين في صنع القرار، فقام معهد الحرية والديمقراطية الذي اسسه باستخدام عبارة 289، وهي المدة المطلوبة قانونيا" لانشاء عمل صغير في اشارة الى حجم العوائق الادارية والتنظيمية والتمييز القانوني الذي يواجهه**

رواد المنشأت الصغيرة. يرى "soto "ان العاملين في القطاع غير الرسمي يميلون الى الابتكار وان مفتاح التنمية يكمن في تذليل العقوبات امامهم من خلال تقليل كلفة المعاملات لكي تتيح لكافة المنشأت من التعامل مع السوق الرسمي وتذليل العوائق السياسية والمؤسسية ذات التاثير في تثبيط حجم الادخار والاستثمار وتذليل الاجراءات القانونية والادارية وتوفير فرص الحصول على المعلومات العامة . وبالفعل حصلت موافقة الكونغرس الامريكي عام 1989 على برامج الاصلاح الاقتصادي، فتم طرح برنامج حكومي لمنح القروض واصدار صكوك بملكية الاراضي واجراءات لتسهيل تقاضي التقاعد وسجل عقارات الاكواخ وبيوت الصفيح وتخفيض رسوم جوازات السفر وتسجيل الوارداتوتقليص الفترة الزمنية لتسجيل اي عمل من ٣٠٠يوم الى يوم واحد فقطوبذلك نجح في ادماج٣٠٠٠٠٠ ثلثمة الف مشروعصغير في اقتصاد بيرو الرسمي.مما نتج عنه خلق(٥٦٠٠٠٠) فرصة عمل قانونية وتحصيل ايرادات ضريبة قيمتها 300 مليون دولار[20].

لقد انسحبت هذه النجاحات على دول اخرى فتم تنفيذ اجراءات اصلاحية فيها ،مثلل الصين وتايلاند، اذ تمكن Soto في اقناع قادتها على تنفيذ برامج اصلاحية ساهمت في تطويع القطاعات غير المنظمة او التقليل من أثارها السلبية.

لقد تمكنت الصين من تحقيق انطلاقة اقتصادية كبيرة رغم ضخامة عدد سكانها والبالغ 1.5 مليار ليتبين للعالم ان اعلى ماتملكه الشعوب هو الثروة البشرية، وقدمت التسهيلات التي مكنت الملايين من ،انشاء شركات وورشات صناعية بسيطة في بيوتهم براس مال فردي ودون تراخيص عندما فصلت بين هيئة مكافحة التهرب الضريبي وبين منافذ التجارة والتصدير والبنوك، كما انها تغاضت عن التهرب الضريبي رغم ان عقوبات هذا التهرب صارمة، وبنفس الوقت اتخذت اجراءات لتشجيع الانضمام الى القطاع الرسمي من خلال تقديم القروض المتناهية في الصغر والصغيرة والمتوسطة بحيث يمكن لاي مواطن صيني ايجاد ممول لمشروعه من خلال عرضه لفكرة مشروعه على البنوك المختصة ، وبعد ان تقوم الشركات المتخصصة بدراسة المشروع ورسم الخطة بحيث تجنب صاحب المشروع من المشاكل وتزوده بالدراسات الكافية والمجانيه عن اتجاه ومتطلبات خطط التنمية الصينية ، كما وتوفر لهم العشرات من مواقع التسويق المحلية والعالمية ومكنت المشاريع غير المرخصة التسجيل بها وسهلت اجراءات التصدير والاستيراد فسمحت بتواجد شركات التفتيش العالمية في السوق الصيني ، بحيث يمكن لاي مواطن او المستورد الصيني التفتيش على باعته او اجراء التحاليل الكيمائية او الوثائق الصحية من هذه الشركات ومنحت الشركات والمصانع المسجلة مايسمى بعائدات المرتجع الضريبي وسماحات تصل الى 10% ، كما وسمحت لاي مواطن صيني استيراد مواد اولية دون تحصيل اي ضرائب(٢١).

مما سبق يمكن القول ان فهم الاسباب العميقة والبحث في جذور تفشي ظاهرة القطاع غير المنظم، هي السبيل الوحيد لوضع ستراتيجية ملائمة لمعالجتها ةمحاولة ادراجها ضمن القطاع المنظم حيث لايمكن وضع ستراتيجية موّحدة تتناسب جميع الدول في كل الاوقات.

المطلب الثاني: متطلبات اندماج القطاع غير المنظم ومعالجة آثاره السلبية على التنمية المستدامة في العراق:

أن تزايد اعداد العاملين في القطاع الخاص غير المنظم يحتم على الحكومة ان توليه اهمية كبيرة من اجل الحد من اثاره السلبيةعلى التنمية المستدامة .

وهنا يطرح السؤال: كيف يمكن معالجة مشكلة القطاع غير المنظم من خلال ادماجه بالقطاع المنظم للتقليل من آثاره السلبية على التنمية المستدامة؟

ان الاجابة على هذا السؤال ينبغي ان ناخذ بنظر الاعتبار الامرين التاليين:

الاول: ان العوامل التي ادت الى ظهور هذا القطاع لازالت مستمرة، لذلك فمن غير المتوقع ان تتضاءل اهميته بل العكس تماما.
الثاني: ان اغلب العاملين في هذا القطاع غير مؤهلين علميا" وليس لديهم خبرات وروؤس أموال من الممكن استثمارها لتحقيق ناتج ودخل يكفيهم العيش برفاهية، فضلا" عن اختلاف الفئات العمرية والمهن المزاولة في هذا القطاع.

على الرغم من بعض المحاولات التي بذلت في هذا المجال الا انها اقتصرت على تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة وحصول الدولة على المزيد من الايرادات الضريبية المفروضة على هذا القطاع، وهذا مدعاة لاعادة النظر للاهتمام بهذا القطاع، وذلك من خلال وضع خطط استراتيجية سليمة والبدء أولا" بتكوين قاعدة بياناتت دقيقة يمكن الاستناد اليها في وضع خطط ستراتيجية سليمة نتمكن من خلالها تقديم الدعم لهذا القطاع الذي هو ايضا يقدم دعما للمجتمع والاقتصاد ومحاولة تقليص اثاره السلبية لخدمة ستراتيجيات التنمية المستدامة .ومن هنا ينبغي ان نبدأ بالاعداد القانوني لبيبة الاعمال من اجل تحقيق المواءمة بين الاليات القانونية والتنظيمية والسياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية لضمان حصول الجميع على خدمات الحماية الاجتماعية.

ومن اجل التحول من القطاع غير الرسمي الى القطاع الرسمي لابد من اتخاذ الاجراءات الاتية: (٢٢).

1- تدريب القوة العاملة في هذا القطاع وتأهيلهم بشكل يتناسب مع نشاطهم الذي يمارسونه.
2- توفير الحماية لحقوق الملكية الخاصة وانقاذ التعاقدات سواء من قبل ممثلي السلطات انفسهم الذين يستخدمون نفوذهم للاعتداء على حقوق الملكية الخاصة، او من قبل الاشخاص الاخرين الذين ينتهزون فرصة ضعف وفساد مؤسسات الدولة كالقضاء والشرطة للتهرب من التزاماتهم التعاقدية.
3- منح تسهيلات ائتمانية للقوى العاملة في هذا القطاع من اجل اقامة مشاريعهم.
4- اقامة جمعيات تعاونية وذلك من خلال توسيع الروابط المهنية للعاملين في مهنة واحدة.
5- تسهيل منتجات القطاع غير المنظم الدخول الى الاسواق
6- اختصار الحلقات الروتينية للتسجيل وتقليل تكاليفها وسهولة اطلاق التراخيص الخاصة بالعمل.
7- تفعيل دور الاجهزة الرقابية ومنظمات المجتمع المدني وجمعيات حماية المستهلك وتوعية السكان بخطورة المنتجات غير الرسمية على صحة الفرد والمجتمع.

الاستنتاجات:

1- ان فهم ومعالجة انتشار القطاع غير المنظم لايمكن ان يكون بمعزل عن تطوير الانظمة التشريعية وتحسين المناخ الاستثماري لتحقيق تنمية مستدامة شاملة.
2- ان زيادة اعداد العاملين في القطاع غير المنظم تركز في محافظة بغداد بسبب عامل الهجرة من الريف الى المدينة والكثافة السكانية العالية واختلال في البنية الاقتصادية والقانونية والتنظيمية.
3- ان السبب الرئيسي في انتشار العمالة غير الرسمية يعود الى عدم توفر فرص العمل الناجم عن تراجع معدلات النمو في الناتج وهذا يعود الى قصور القطاع العام والخاص المنظم والتعقيد البيروقراطي وتداخل الانظمة الرقابية وعدم مواكبة قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية للتطورات الحاصلة في الدول التي تولي اهتمام للقطاع غير المنظم.
4- ان نسبة 63.1% من اعمار اصحاب الوحدات المتنقلة ضمن الفئة العمرية (25-44) سنة، تعد نسبة كبيرة لاسيما ان هذه الفئة تمثل القوى العاملة النشيطة اقتصاديا".
5- يتركز عمل الوحدات المتنقلة في تجارة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ، ولما يوّليه هذا النشاط في تطوير القطاع الزراعي وفي تحقيق الامن الغذائي في العراق.
6- عجز القطاع العام والخاص المنظم عن خلق فرص عمل مناسبة لاستيعاب الاعداد المتزايدة من الداخلين في سوق عمل القطاع الخاص غير المنظم وللحد من انتشار ظاهرة البطالة في العراق.
7- اغلب العاملين في هذا القطاع لايتعدى تحصيلهم الدراسي شهادة متوسطة.

التوصيات:

1- توفير قاعدة بيانات دقيقة عن اعداد العاملين في القطاع الخاص غير المنظم وعن حجم راس المال المستثمر ووضع خطط سليمة وبرامج تضمن الانتقال الى القطاع المنظم.
2- الحد من ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة من خلال تطوير الريف وذلك ببناء البنية الاساسية لتشغيل الايدي العاملة الريفية.
3- تطبيق برامج تأهيل وتدريب العاملين لمواكبة متطلبات سوق العمل .
4- يجب ان يكون هناك انتقال تدريجي للقوى العاملة من القطاع غير المنظم الى القطاع المنظم من خلال الاستثمار براس المال البشري عبر قنوات التعليم والتدريب .
5- خلط روابط سوقية مع القطاع العام كحافز للانتقال الى القطاع المنظم ،لان معظم انتاج القطاع غير المنظم يباع للاسر ،لذلك فهم لايرون حاجة للانضمام الى القطاع المنظم او تسجيلمنشأتهم.
6-التعامل بمرونة مع القطاع الخاص من قبل الدلة والجهات الرقابية والادارية وتقديم التسهيلات التي تضمن التسجيل الطوعي وتقليل المخاوف لديهم.
7-تفعيل دور المجتمع المدني وجمعيات حماية المستهلك وتوعية السكان بخطورة المنتجات غير الرسمية على الصحة والبيئة.

المصادر:

1-منظمة العمل العربية،"دراسةتحليلية حول القطاع غير المنظم في الدول العربية-الواقع ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد المنظم"،٢٠٠٩،ص١٠.
2-سحر كريم كاطع،"دور الاقتصاد غير الرسمي في خطط التنمية المستدامةمع الاشارة الى تجربة مصر"،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة واسط،العدد٢٨،الجزء الاول كانون الاول،٢٠١٧،ص٣.

3-عبد المطلب علي،هويدا الطاهر،"اثار الاقتصاد الخفي في السودانواستراتيجيات الحد منه،ص٢٢.
4-المصدر السابق،ص٢١.
5-منظمة العمل الدولية ،مصدر سابق ، ص١١.
6-ليلى حامد المطيري،"اثار الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية"،٢٠١٤،ص٨.
7-بولين المعوشي ايوب،"اشكالية التنمية المستدامة في العالم العربي"،دار افكار،٢٠١٦،ص١٩.
8-WCED,World Commission,of Environnent and Development" Oxford university 1987 p43.
9-د.عمر فتاح الساعدي،انور عبد الكريم،"اقتصاد الظل ومظاهر وجوده في الاقتصاد الليبي"،مجلة الدراسات الاجتماعية،جامعة سرا،العدد٣٧،يناير،٢٠١٣،ص٨.
10-سحركريم كاطع ،مصدر سابق ،ص٢٢.
11-منظمة العمل الدولية ،مصدر سابق،ص١٩.
12-رشيدة جودة ،"استراتيجيات ادارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة-دراسة مقارنة بين تجربتي مصر والجزائر،٢٠١٢،ص٢٠.
13-عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، "التهرب الضريبي والاقتصاد الاسود"، الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص١٨١.
14-رشيدة جودة،مصدر سابق ،ص١٢.
15- Friedrich Schneider,DominikEnste,OP,cit,p157.
16-سعيد عبد الخالق،"الاقتصاد الخاص وظاهرة اقتصاد الظل"،مركز الدراسات القانونية والاقتصادية،جامعة عين شمس،يوليو،١٩٩٨،ص٣٠.
18-وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء"مسح الوحدات المتنقلة "،بغداد،٢٠١٥،ص١٢.
19-ريم عبد الحليم،الاقتصاد غير الرسمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر،ص٢٢.
20-نفيس اسلام،"جعل غير القانوني قانونيا"،مركز المشروعات الدولية الخاصة،ص ص٤-٥.
21-سعيد عبد الخالق،مصدر سابق،ص١٨.
22-د.شهاب حمد شيحان،"اقتصاد الظل بين السببية والتحييد"-العراق حالة دراسية"،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية،مجلد٥،العدد٢٠١٣،،١٠.ص٢٠.